واقع التكنولوجيا والعولمة في التنمية العربية

د. صالح عمر فلاحي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة

المقدمة:

كانت التكنولوجيا وما تزال تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام من طرف السياسيين والباحثين في عالم اليوم. وقد تزايد هذا الاهتمام منذ الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تطورات مذهلة في تقنيات الاتصال والنقل وزيادة عائدات الحجم Returns to Scale ونظم المعلومات وغيرها. وقد ساهمت هذه العوامل في إعطاء دفع للنمو السريع في حجم التبادل الدولي واندماج اقتصاديات العالم بكيفية لا سابقة لها في تاريخ البشرية.

إن التغيير التاريخي في تركيبة المجتمع الدولي غداة انهيار الاتحاد السوفياتي، في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، قد أفرز وضعا جديدا وانشغالا إضافيا للدول النامية. لقد بدأ التهليل بالعودة إلى الليبرالية مرة أخرى، ولكن في ثوب واسم جديدين، إنه العولمة التي أصبحت تردد بكيفية أشبه بالتراتيل المقدسة، مع أن التوقعات تشير إلى تهميشها لثلثي البشرية من التقدم والعيش الكريم.

مشكلة البحث:

تشكل مفاهيم التكنولوجيا والعولمة والتنمية انشغالا واسعا وحيرة كبيرة لدى معظم الدول النامية ومنها الدول العربية. وقد كان ذلك نتيجة تفاقم المشاكل التنموية التي تزداد حدة يوما بعد يوم. يحدث هذا في ظل التزايد السريع في اندماج اقتصاديات العالم تحت ظلال العولمة التي أصبحت واقعا لا يمكن مقاومته وإنما يستوجب البحث عن الكيفيات التي بواسطتها يمكن التأقلم معها. وهنا يمكن طرح جملة من الأسئلة: ما هي الأسباب الحقيقية وراء فشل الدول العربية في الاستفادة من التكنولوجيا؟ وهل ما زالت هذه الدول تملك مقومات النهوض لضمان موقع لها في

عالم اليوم؟ وهل مجيء العولمة بشيرا أم نذيرا لها؟ وما نوع التحديات الإضافية التي ستواجهها الدول العربية يوم تصبح العولمة أمرا مقضيا؟ وما نوع الحلول المتوقع اتباعها للحد من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية؟

أهداف الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى المجهودات التي بذلتها الدول العربية من خلال مساعيها المتواصلة لتذليل الصعاب وتطوير اقتصادياتها ومحاولة ربح الوقت وتقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة. ومن هذه المعطيات يمكن حصر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1 – الوقوف على التفاعلات بين التكنولوجيا والعولمة والتنمية.

2 – تشريح واقع الدول العربية في ظل العولمة لتفادي ما أمكن من الصعوبات التي تقف دون تطور الدول العربية.

3 – حصر سلبيات وإيجابيات العولمة بالنسبة للدول العربية.

4 – تقديم بعض المقترحات والحلول لزيادة فعالية المؤسسات البحثية في التنمية التكنولوجيا.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة الأسلوب التحليلي في اعتماده على البيانات المستقاة من مصادر مختلفة باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن هذه المصادر الكتب والدوريات والبحوث العلمية المتخصصة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة. وللوصول إلى تحقيق أهداف البحث، قسم هذا الأخير إلى مقدمة وثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول الإطار النظري لتحديد المفاهيم التي ستعتمد عليها الدراسة والواردة في النقطة (1) من أهداف الدراسة. والمبحث الثاني يستعرض التفاعلات بين كل من علاقة التكنولوجيا والتبعية بالتنمية. أما المبحث الثالث فيركز على إيجابيات وسلبيات العولمة بالنسبة للدول العربية، مع تقديم بعض الاقتراحات التي قد تكون لها فعاليتها في تفادي المزيد من الإخفاقات أو على الأقل حصرها في أضيق نطاق ممكن.

المبحث الأول، الإطار النظري:

تتناول هذه الورقة المسار التنموي في الدول العربية في ظل المتغيرات السريعة التي يشهدها العالم. فبعد حصول هذه الدول على استقلالها السياسي، أصبح لزاما عليها أن تكسب رهانا آخر لا يقل أهمية، وهو الاستقلال الاقتصادي والتحرر من عبء التبعية بمختلف أشكالها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف سخرت كل دولة قدرا غير يسير من إمكاناتها المادية والبشرية لتنمية القطاعات التي ترى بأنها أكثر ملاءمة لأوضاعها وأكثر استجابة لطموحات مواطنيها، ولإثراء الموضوع في شقه النظري سيتم استعراض مفاهيم كل من التنمية والتكنولوجيا والعولمة.

أولا: مفهوم التنمية:

ما من شك في أن الدول العربية قد ورثت أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية مزرية لم يكن من السهل تجاوزها بالاعتماد على الوسائل التقليدية التي كانت يومئذ واسعة الانتشار. كما أصبحت هذه الدول تواجه العديد من القضايا المثيرة للحيرة في عالم اليوم منها بطء وتيرة التنمية الاقتصادية. ففي معظم الدول العربية يعتبر الركود الاقتصادي من الظواهر الأكثر شيوعا بالرغم من المحاولات والمجهودات المبذولة في العقود الأخيرة من القرن الماضي.

ومن نافلة القول أن أسباب بطء التنمية يختلف من بلد إلى آخر، ومع ذلك فهناك قواسم مشتركة منها: غياب التقنية الحديثة في الأنشطة الإنتاجية ونقص رؤوس الأموال بالنسبة لبعض الدول وعدم الاستقرار السياسي بالنسبة للبعض الآخر من ناحية، والإهمال وسوء التسيير في القطاع العمومي الذي كان يشكل بالنسبة لاقتصاديات بعض الدول العمود الفقري لها من ناحية أخرى. ويعود كل ذلك إلى غياب الوعي وانعدام الضمير المهني وهيمنة الجهالة على غالبية أنظمة الحكم في الدول العربية.

ومما زاد في الأمر سوءا هو اعتماد عدد من الدول العربية على الصناعة بشكل أساسي، بينما لم تحظ باقي القطاعات، خاصة الزراعي، إلا بقدر قليل من الاهتمام. لقد كان الاعتقاد السائد بأن الصناعة هي

مفتاح التقدم بواسطتها يمكن امتلاك التكنولوجيا وامتصـــاص البطالــة وتوفير المنتوج والتخلص من التبعية الاقتصادية الموروثة عن عـــهود الاستعمار.

ولعله من المفيد تسليط الأضواء على ماهية التنمية الاقتصاديــة والتي اختلف المنظرون في تحديدها. ومع ذلك فهي توصف بأنها عملية النمو الشاملة في الدول النامية تكون مرفوقة بتغيرات جوهرية في بنيــة اقتصادياتها.[1] وتتضمن هذه التغيرات الاهتمام بالصناعة التـــي تحتــل الصدارة في السياسات الاقتصادية إذ تنطلي على هجرة القوى العاملــة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتقليل الواردات من السـلع الاستهلاكية، وتقليص الاعتماد على كل من المساعدات المالية للاستثمار من الدول الأخـــرى، وعلـــى المنتجـــات الفلاحيـــة والمعدنيـــة فـــي الصادرات.[2] وعندئذ يمكن الحديث عن توفر المقومات الذاتية للتنمية.

وتبدو الاختلافات من قناعات إيديولوجيـــة، إذ يراهـــا كتـــاب الأرثودوكس ضمن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، بالاستعمال الأمثـل للموارد المتاحة أو التوزيع الرشيد للفوائض.[3] كما تشير أيضـــا إلـــى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعيـــة للمواطنيـــن.[4] إلا أن هـــذه العبارة، بالرغم من أهميتها، لا تتعامل بدقـــة مـــع جميـــع المكونـــات الأساسية للتنمية، لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تتضمن عـــددا من المتغيرات التي تتطلب بدورها تعاريف أكثر دقة.

وعلى النقيض من سبق ذكره، فقد كان الماركسيون ينظرون إلى التنمية من خلال التغيرات التي تحدث في نمط الإنتاج المتجـــذر فـــي

---

[1] Graham Bannock , R.E. Baxter & Ray Rees. *The Penguin Dictionay of Economics.*
2nd Ed. (New York : Penguin Books. 1977). p.143.

[2] Ibid.

[3] See Anne Phllips. *The Concept of Development in Review of African Political Economy*. N.8. (Januarry/April 1977). p.11.

[4] Alain Birou et al. *Towards Re-definition of Development* (New York : Pergamon Press. 1977). p.268.

النظام الرأسمالي وفي الصراع الطبقي[5] وقد تم تعريف نمط الإنتاج من منظور الملكية والرقابة على وسائل الإنتاج، ونوع الحكومة، والنظام القانوني، وتتصل هذه العناصر جميعها بمستوى التنمية للعلاقات الاجتماعية للإنتاج ولقوى الإنتاج. ومن خلال هذه العناصر تبرز الأزمات تحت تأثير التفاعلات الداخلية مما يؤدي حتما إلى العمل الثوري[1]. ويستخلص من هذا أن التصور الماركسي للتنمية يتضمن إلغاء نمط الإنتاج الرأسمالي متى كانت العلاقات الاجتماعية وقوى الإنتاج في تناقض.

وعلى العموم، يبدو أن محللي التنمية قد فشلوا في تشكيل إطار مرجعي مقبول لمفهوم التنمية. ومرد ذلك اختلاف مشاربهم ومنطلقاتهم الفكرية وأوضاعهم الاقتصادية ومواقعهم من الكرة الأرضية. وطالما أن أسباب الفشل في وضع إطار مرجعي للتنمية متعددة ومتباينة من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، فإن غياب الإجماع حول مفهوم التنمية يمكن حصره جزئيا في النقاط التالية:

1 - الفوارق المتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

2 - ظهور الإيديولوجية الماركسية، قبل أفولها، كعنصر تحدي للبنية الاقتصادية الرأسمالية.

3 - الاختلافات في تصور الأفراد للتطور التاريخي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: مفهوم التكنولوجيا:

مما لا يختلف عنه اثنان أن تحسين الأوضاع التنموية في الدول العربية يعتبر ضرورة ملحة ومطلبا لا يمكن الاستهانة به. وإن

---

[5] See Richard Peet. ed.. ***An Introducion to Marxist Theories of Underdevelopment***

(Canbira . Australia : Australian Naional University. 1980). p.2 : and Milton J.Esman and

Norman T. Uphoff. ***Local Organization, Intermediaries in Rural Development***

(Ithaca : Cornel University Press. 1984)..p.16.

[1] Ibid.. PP. 17-19.

المصلحة الآنية والمستقبلية، في ظل تزايد هبوب رياح العولمة، تقتضي تجنيد الإمكانات المادية والبشرية المتاحة ومن أهمها التكنولوجية بشقيها المحلية، بالرغم من بساطتها ومحدودية آثارها، والمستوردة، بالرغم من تكاليفها الباهضة وصعوبة التحكم فيها وتطويعها للأوضاع المحلية، لكي تكون هذه الأخيرة مكملة للأولى وليس مدمرة لها.

إن الاستعانة بالتكنولوجيا، المستوردة قد لا يحقق الهدف المتوخى منها لكونها صنعت في بيئة تختلف كلية عن البيئة التي انتقلت إليها. وهذا يستدعي إعداد الكوادر الكفؤة القادرة على استيعابها وسبر خباياها لكي تصبح عندئذ بمثابة الأداة المثلى لأي نهضة تنموية.

ويكتنف مفهوم التكنولوجية الكثير من الغموض، مثلما هو الحال بالنسبة لكثير من المفاهيم في الاقتصاد بشكل عام. إلا أنه يمكن تعريفها على أنها المعرفة Know- how، أو أنها تطبيق العلم على برامج التنمية المختلفة، والعلم هو الفهم النظري، أما التكنولوجية فهي التطبيق العملي للعلم.[1] ويعرفها البعض الآخر على أنها " تلك المجموعة من المعارف التطبيقية التي تستهدف توظيف نتائج البحث العلمي من أجل تطوير كفاءة الأداء عن طريق اختراع فنون جديدة، أو تحسين وتطوير الفنون المستخدمة في مختلف العمليات سواء الإنتاجية أو الخدمية."[2] كما يمكن النظر إليها على أنها معارف علمية يتم تجسيدها في تطوير الآلات وتحسين طرق الإنتاج ووضع مفاهيم لسلع جديدة أو لتجديد سلع قائمة وفقا للقواعد الاقتصادية.

وتعتمد التكنولوجيا في تطورها على عدد من العوامل، أهمها وفرة مراكز البحث والتطوير Research & Development والمعاهد المتخصصة بالبحوث، إلا أن الصدفة والملاحظة قد تفعل فعلتها ولكن في حالات نادرة كما هو الحال بالنسبة لإسحاق نيوتن Isaac Newton عند اكتشافه الجاذبية.

---

(1) محمد عبد الباري، "استخدام التكنولوجيا في برامج التنمية في العالم الثالث"
في مجلة النفط والتنمية، العدد 3(1980.ص ،)7 .

(2) عيسى عبد المقصود، "اكتساب التكنولوجيا في البلاد العربية"،
في مجلة تجارة وصناعة أبو ظبي، العدد 148 (أفريل 1984)، ص. 40.

والملاحظ أن التقدم التكنولوجي غالبا ما يمر بمراحل، منها: الاختراع Invention والابتكار والتجديد Innovation، والانتشار Diffusion[3]. وقد يكون لصاحب الاختراع أو الابتكار السبق في المنتوج الجديد أو الذي تم تجديده، ومن ثم يتمكن من امتلاك الميزة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. ويبقى يستفيد من هذه الميزة إلى اكتمال دورة حياة المنتوج Product life cycle. وهكذا يتضح بأن التكنولوجيا تعتبر من العناصر الحاسمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية. أما إذا لم تؤد إلى إحداث تأثيرات في البنية الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية فلا طائل من ورائها.

ثالثا: مفهوم العولمة:

إن التفاعلات التي شهدها المجتمع الدولي المعاصر ما تزال في تسارع بفعل استمرارية الثورة التكنولوجيا وانعكاساتها على غالبية الأنشطة الاقتصادية كالنقل والاتصال ونظم المعلومات، وكل ذلك سلهم في إحياء مصطلحات ظن البعض أنها في أدراج التاريخ مثل الليبرالية التي ساعدتها التكنولوجيا في اكتسائها حلة جديدة لتظهر باسم العولمة، أو ما يمكن تسميته بـ نيوليبرالية Neo-Liberalism، وهي سيمة هذا العصر بلا منازع.

فقد بدأ نطاق التكنولوجيا في الاتساع منذ ظهور الدولة بمفهومها الحديث في القرن السادس عشر مرورا بالفكر الكلاسيكي الليبرالي الرافض لأي شكل من أشكال تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، والداعية في نفس الوقت إلى إزالة القيود أمام تنقل السلع والخدمات والأشخاص عبر الحدود الوطنية.

إلا أن التطورات السريعة والمذهلة التي شهدها المجتمع الدولي خلال النصف الأول من القرن العشرين (حربين عالميتين تخللتهما أزمة

---

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظري والتطبيقي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998)، ص. 231؛ وأيضا

Denis-Clair Lambert, ***Le Mimétisme Technologique des tiers monde***

(Paris : Economica, 1983), P. 130.

الكساد العظيم 1929-1933 هزت أوصال النظام الرأسمالي)، دفعت ساسة الدول الغربية ومفكريها على درء الصدع وترميم ما أمكن لتفادي هزات أخرى قد لا تبقي ولا تذر، فأنشأوا لذلك ما يعرف باتفاقية بريتون وودز Bretton Woods والمؤسسات المنبثقة عنها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقيات الغات التي تحولت الآن إلى منظمة التجارة العالمية World . Trade Organization. وفي حقيقة الأمر، فإن استحداث مثل هذه الإجراءات والآليات كانت من ضمن ما تهدف إليه هو تدويل المعاملات وعلى أوسع نطاق ممكن بفتح فروع للشركات الكبرى في مناطق مختلفة من العالم.

كما ساهمت نفس التطورات إلى إعطاء دفع لقفزات تكنولوجيا بكيفية غير مسبوقة في تاريخ البشرية سيما في ميادين الاتصال والنقل ونظم المعلوماتية [1]. وكل هذا أدى إلى تهيئة المجتمع البشري لتقبل واقع جديد ما كان يعي أبعاده واثاره.

وبالنظر إلى الناحية السياسية للعولمة يتضح أن الدولة في عالم اليوم لم تعد الفاعل الوحيد في المجال الدولي، وإنما هناك منظمات دولية وقارية وإقليمية وشركات متعددة الجنسيات، وهذه كلها تساهم بقدر لا يستهان به في تشكيل العلاقات الدولية. أما من الناحية الاقتصادية فإن العولمة توصف على أنها "تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد."[2]

وعموما يمكن القول بأن العولمة هي تلك الظاهرة التي من خلالها تنتشر السلع والخدمات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والثقافة والسلوك والفكر وأنماط الاستهلاك. وقد شبه الدكتور نبيل علي العولمة بـ "الفاتنة التي تطوف بجميع موائد الساسة ورجال الإعلام ورجال

---

(1) تتضمن النظم المعلوماتية شيئين: برامجيات Software، و الحاسوب Hardware . ولنظم المعلوماتية هذه القدرة الفائقة على معالجة وتخزين وتحويل البيانات والمعلومات في مدد قياسية.

(2) أحمد مصطفى عمر، "أعلام العولمة وتاثيره في المستهلك"، في المستقبل العربي، رقم 256 (حزيران/يونيو 2000)، ص. 74.

الأعمال والأموال والتقنوقراط... ويقود [الـ] عولمة أباطرة المال وكهنة التكنولوجيا والمعلومات ومن ورائهم أهل السياسية." [3]

وفي الواقع فإنه ما كان للعولمة أن تستقطب الأنظار في مناطق شتى من العالم لو لم تتطور التكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما كان ليكتب لها هذا الرواج في الدول النامية بشكل عام لولا الانتشار الواسع للبث الإعلامي وما رافق ذلك من الدعوات الصريحة حينا والضمنية أحيانا أخرى لتبني النمط الغربي في السياسة والاقتصاد والسلوك وحتى في العقيدة.

المبحث الثاني، واقع الدول العربية في عالم اليوم:

يرتبط واقع الدول العربية، كغيرها من الدول النامية، ارتباطا وثيقا بالتغيرات العالمية في مختلف الميادين. ومن هنا وجب استعراض علاقة كل من التكنولوجيا والعولمة بالتنمية العربية.

أولا: علاقة التكنولوجيا بالتنمية العربية:

من البديهي أن التقدم التكنولوجي يساهم في تطوير اقتصاديات الدول المتخلفة بما يوفره من سلع وخدمات وموارد مالية. كما يساهم أيضا في تحسين أداء الشركات الاقتصادية بتقليص تكاليف المنتجات وزيادة فعاليتها، وفي اقتصاد المسافات بين الوحدات المكونة للمجتمع الدولي المعاصر. ومع ذلك، تبقى الدول العربية في صراع مستديم عساها تتمكن يوما من إنتاج أو تطوير ما لديها من التكنولوجيا المحلية أو تطويع تلك التي تستوردها. ومن الأهمية بمكان التمييز بين هذين النوعين من التكنولوجيا.

1 - التكنولوجيا المحلية:

بداية يمكن تقسيم العالم العربي إلى مجموعتين تضم الأولى الدول الغنية في الرأسمال كدول الخليج العربي والسعودية. أما الثانية فتضم باقي الدول العربية الأخرى وهي في معظمها غنية في العمل

---

[3] د. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، رقم 265 (الكويت: مطابع الوطن، 2001)، ص. 39.

وفقيرة في الرأسمال. وما من شك أن التكنولوجيا المحلية أكثر أهمية للمجموعة الثانية. والملاحظ أن هذه التكنولوجيا نشأت واستقرت في بعض المجتمعات العربية أكثر من البعض الآخر، ويعود ذلك لمدى ملاءمتها للظروف القائمة في هذا البلد أو ذاك.

وتنحسر التكنولوجيا المحلية في الدول العربية، في الصناعات التقليدية والمهن الحرفية (والتي تتفوق فيها دول كالمغرب وتونس ومصر)، وفي العمارة والزراعة وأساليب الري كالنواعير، وفي التداوي. وفي الحقيقة فإن اختيار تكنولوجيا ادخار الرأسمال (أي ذات كثافة في العمل) يتطلب تبني سياسات بناءة واستراتيجيات مدروسة بعناية، لأن هذا النوع من التكنولوجيا يساهم بقدر لا يستهان به في التنمية الوطنية خاصة في القرى والمناطق النائية.

ونظرا لطبيعتها فإنها لا تكلف أموالا كثيرة وتقنيات معقدة وإطارات عالية التأهيل واعتمادها على اليد العاملة مما يساعد الدول العربية ذات الكثافة السكانية والندرة في الرأسمال إلى الاستعانة بها لامتصاص البطالة من ناحية وتوفير المنتجات للسوقين المحلية والدولية من ناحية ثانية. وإذا كانت بعض الحكومات العربية تساهم في مشاريع استثمارية لتطوير هذه التكنولوجيا أو على الأقل المحافظة عليها من الاندثار، فإن الواقع يثبت أنها في انحسار متزايد نتيجة انتشار الآلة وهيمنتها على مختلف الأنشطة[1].

2 – التكنولوجيا المستوردة:

إن المتمعن في التطور التاريخي للتكنولوجيا يجد أنها قد اشتقت من التكنولوجيا التقليدية مع توفير المهارات المحلية والموارد، والظروف البيئية، والتمويل. والمتأمل في كل هذه العناصر يجدها متوفرة وبكيفيات متباينة في الدول العربية. ومع ذلك فقد اعتمدت على التكنولوجيا الغربية لتحسين حياة شعوبها من حيث رفع المستوى المعيشي، وزيادة نسبة التشغيل، ونشر التعليم على أوسع نطاق ممكن. والغاية من ذلك القضاء أو على الأقل تذليل المشاكل التي تواجهها داخل

---

[1] لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر: فيصل باشير، المتوسط في الثورة التكنولوجيا (بيروت: دار الفارابي، 1996)، ص .ص. 133 – 134.

حدودها. إلا أن تحقيق هذه الأهداف النبيلة تستوجب وفرة البنى التحتية والكوادر الكفؤة والأنظمة الديناميكية مما يضمن تحقيق هذه الأهداف.

لقد كلف استعمال التكنولوجيا المستوردة من طرف الدول العربية مبالغ خيالية، إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الدول قد أنفقت على الاستيراد 120 مليار سنويا، تدفع منها من 60 إلى 70 مليار دولار للاستيراد من الدول الأجنبية[2]. كما أن عددا كبيرا من الخبراء والفنيين الأجانب والشركات الأجنبية تعمل في الدول العربية. ومع ذلك فإنها لم تستطع أن تولد تنمية مستديمة، بل على العكس إذ يلاحظ بأن الأسلوب المتبع أدى إلى توسيع الفجوة التكنولوجيا بينها وبين الدول الغربية[3] وبهذا المعنى، فإن التكنولوجيا المستوردة لم تكن نافعة للدول العربية، بل دفعت بعضا من هذه الدول إلى الشعور باليأس والإحباط وفقدان الثقة في الاعتماد على النفس.

إن الدول العربية التي اعتمدت على الصناعات ذات كثافة رأسمالية، لم تضع في الحسبان أوضاعها الداخلية المتردية، والخارجية التي لا ترحم، وهذا النمط يعمل على اقتصاد اليد العاملة، ومن ثم يساهم في تعقيد مشكلة البطالة. إضافة إلى أن هذه التكنولوجيا العالية في مثل هذه الصناعات تتطلب اليد العاملة ذات كفاءة متميزة ونظاما تسييريا عصريا، وموارد مالية كافية، وأسواقا واسعة ومستهلكة ...الخ.

والمشكلة الجوهرية هنا تكمن في معايير اختيار التكنولوجيا. ففي نفس الدول العربية، كما في غيرها من الدول النامية الأخرى، فإن هذا الاختيار يتحدد من طرف صانعي القرار وفقا للأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. إضافة إلى ذلك، فإن صانعي القرار هم من البيروقراطيين الحكوميين الذين غالبا ما يستمدون أهدافهم من الضغوط السياسية الظرفية.

وانطلاقا من هذه المعطيات لم يؤد استيراد التكنولوجيا إلى تغيير جوهري في بنية الاقتصاديات العربية. إذ تشير الدراسات بأن الفجوة

---

[2] ميهوب غالب أحمد، "العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل"، في المستقبل العربي، العدد 256 (حزيران/يونيو 2000)، ص.67.

[3] أنطوان زحلان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، ص.9.

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية قد ازدادت بكيفية مخيفة. وإذا كانت التكنولوجيا قد استطاعت أن تطور الدول المنتجة لها، فقد عجزت الدول العربية المستوردة لها في تحقيق أي نمو اقتصادي يتجاوب وطموحات شعوبها. وهكذا ظلت الفجوة تتسع وباستمرار بين دول المركز ودول المحيط[1].

لقد سعت الدول العربية إلى اكتساب التكنولوجيا باعتمادها على استراتيجيات التصنيع باعتباره من الروافد الأساسية لأي نهضة تنموية، وخصصت لذلك استثمارات في غاية من الأهمية لإقامة أقطاب صناعية مثلما حدث في الجزائر ومصر. إلا أن القضية التي كان من المفروض أن تحتل الصدارة أكثر من غيرها تكمن في وضع سياسات ورسم استراتيجيات لاكتساب التكنولوجيا على المدى المتوسط والبعيد. وفي الواقع فإن الرؤية إلى التنمية اقتصرت على استيراد الالات والتجهيزات الأجنبية دون محاولة فهم مدى ملاءمتها والاستفادة منها.

ومن هنا فإن استيراد التكنولوجيا لم يكن يخضع يوما إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئوي حاضرا ومستقبلا. كما كانت التكنولوجيا المستوردة دقيقة وباهضة التكاليف، يتزامن هذا مع ضعف الكوادر المحلية وافتقارها للخبرة. وفي ظل هذه الأوضاع غير المتناسقة تم إنشاء أقطاب صناعية ضخمة كالحديد والصلب في الجزائر (الحجار)، وفي مصر (حلوان)، وفي ليبيا (مصراتة).

وإضافة إلى الإطارات عالية التأهيل غير المتوفرة لمثل هذه الصناعات، فإنها تحتاج إلى أسواق محلية وخارجية لضمان صرف المنتوج، وتحتاج هذه الصناعات أيضا إلى عصرنتها بكيفية مستمرة لتواكب مثيلاتها في الدول الرائدة في هذا الميدان أو ذاك. غير أن مواكبة هذه الحركة الدؤوبة التي لا تعرف مستقرا لها تبدو بعيدة المنال إن لم تكن مستحيلة ما لم يتم توفير الشروط الكافية لانطلاقة حقيقية مثلما فعلت دول جنوب شرق آسيا، أو ما يعرف بالنمور الآسيوية Asian Tigers.

ففي الجزائر تم تبني استراتيجية الصناعات الثقيلة وكان التركيز على ما كان يعرف بالصناعات المصنعة على أمل إيجاد نوع من الربط

---

[1] سليمان رشيد سليمان، العلم والتكنولوجيا (بيروت: دار الطليعة، 1986)، ص. 117.

بينها وبين القطاع الزراعي وتنمية الصناعات الأخرى، إلا أن الغلو في الاستيراد دون مراعاة الظروف الموضوعية حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة وكانت الصناعات المصنعة التي كانت من بدع "جيرار ديستان دوبيرنيس"[1] كارثة على التنمية في الجزائر، إذ زادت تبعية الجزائر للدول الغربية تكنولوجيا، فضلا أن طاقة إنتاج مثل هذه الصناعات بشكل عام لم تتجاوز يوما 50 % في الأقطار العربية [2].

وفي السياق العربي يرى د.بشارة خضر بأن "الصناعات التي أرادتها الشركات الكبرى، كانت عبئا ثقيلا على موارد البلاد العربية البترولية وغير البترولية."[3] وتؤكد على ذلك البيانات التي تشير إلى أنه من 90% إلى 100% من النفقات التقديرية للمشاريع الهندسية العربية قيد التنفيذ تصنعها وتخططها وتصممها وتنشئها وتجهزها الشركات الأجنبية للاستثمارات والمقاولات والهندسة[1].

وهذا ما يؤكد الفشل، خاصة بالنسبة للدول المصدرة للبترول التي لم تتمكن من تكوين الكوادر الهندسية في ميدان البترول والصناعات المتعلقة بمشتقاته. وفي بعض الدول حققت الصناعات التصديرية بعض النجاح كما في الأردن ومصر وتونس وسوريا، غير أن استمرارية مثل هذه الصناعات يستوجب بذل المزيد من الجهد لبقاء تكاليفها على الأقل مساوية لمثيلاتها في الدول الأخرى، ولن يتأتى ذلك إلا بإعطاء الاهتمام الكافي للبحث وتوفير الظروف الملائمة للباحثين بكيفية لا تختلف عن نظرائهم في الدول المتقدمة.

---

[1] Voir Gerard Destane de Bernis, « Industrialisation du tiers monde : Les industries industrialisantes et les options Algérienne », *Revue tiers monde*, N° 47 (July/Semptember 1971), pp. 545-561.

[2] حسين أغا، أحمد سامح الخالدين قاسم جعفر، بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم 16 (لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1982).

[3] بشارة خضر، "دور التكنولوجيا في التنمية العربية"، في عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1983)، ص. 196.

[1] سمير عبده، العرب والتكنولوجيا، (بيروت: دار الآفاق، 1981)، ص. 108.

ومما سبق يمكن الوصول إلى نتيجة وهي أن اكتساب التكنولوجيا في عالم اليوم يعد بمثابة المقياس الأساسي لمدى تطور الأمم وتخلفها. وقد بذلت الدول العربية جهود مضنية وأموالا طائلة للحصول على التكنولوجيا إما بشكل مباشر كاستخدام المشاريع الجاهزة، والمشاريع المشتركة Joint -Venture وبالاستعانة بالفنيين والخبراء الأجانب، أو بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنها في كل الأحوال كانت النتائج أقل بكثير مما كان منتظرا.

والمحصلة أن الدول العربية عجزت عن تطوير تكنولوجيتها المحلية بشكل يضمن لها الحفاظ على بعض مصالحها المتأتية منها مهما كانت محدوديتها، وفي نفس الوقت لم تستطع تطويع ما تستورده مثلما حدث في غيرها من الدول التي سبقتها في هذا الميدان.

والمثير للغرابة حقا أن الأمر يكاد يستوي بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ومن هنا يستخلص بأن امتلاك التكنولوجيا وتطويرها لأحداث التنمية ومسايرة العولمة لا تتوقف على ما ينفق من مبالغ مالية طالما أن الخلل يكمن في الإنسان وما يحيط به من أنظمة مستبدة وقوانين جامدة وثقافة مشكوك في نقاوتها.

ثانيا: علاقة العولمة بالتنمية العربية:

لم تستطع الدول العربية تحقيق ما كان منتظرا منها في امتلاك التقنية، ولذا كان فشلها في التنمية نتيجة حتمية. فماذا بقي للدول العربية أن تقوم به في عصر اضمحلت فيه السيادة الوطنية وتراجع دور الحكومات في الأنشطة الاقتصادية فاتحة الأبواب على مصراعيها للخصخصة التي أصبحت البديل الذي ينسجم مع مفهوم العولمة.

وإذا أخذنا في الحسبان هذه الأوضاع وتأمل المرء في العلاقات البينية العربية من ناحية، وفي العلاقات داخل البلد الواحد من ناحية ثانية، سواء في الجوانب الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية سيجدها مليئة بالتناقضات مما يوفر أرضية خصبة لظهور التنافر والصراع والعنف وسيادة الأنا، بدلا من التقارب والتماسك والتحاور. ومرد ذلك وجود ميول فكرية وإيديولوجيات متباينة. وثمة عوامل أخرى لا تقل أهمية عن ما سبق ذكره وتتمثل في النظرة

الشوفينية للقيادات العربية، وغياب العدالة وهيمنة الفكر الأحادي، وهذه العوامل تؤدي إلى المزيد من التباعد في العلاقات البينية العربية وضمن كل بلد عربي.

وفي هذا الوقت الذي تسعى فيه شعوب المعمورة إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة نافتا NAFTA وأسيان ASEAN، فإن بعض الحكومات العربية ما فتئت تضيق الخناق على تنقل السلع والأشخاص والاستثمارات فيما بينها، وبالمقابل تفتح أبوابها لغير العرب، فكيف تستطيع النخب العربية أن تؤدي دورها في نشر الوعي بين الشعوب العربية إذا كانت القيادات لها بالمرصاد؟ ومتى تبنى جسور التقارب لامتلاك القوة وضمان مستقبل الأجيال وحماية مصالحها؟ سؤال يبقى مفتوحا إلى حين !.

وانطلاقا من العولمة التي تتضمن هيمنة الأقوى اقتصاديا وتكنولوجيا وحضاريا، فإن الدول الغربية ستزداد قوة وتماسكا مما يفسح لها المجال لاكتساح الاقتصاديات الضعيفة والكيانات السياسية الهزيلة بعد زوال الإجراءات الحمائية وفقا لمنظمة التجارة العالمية التي تتخطى حدود السيادة الوطنية. وتعتبر الثورة الإعلامية والبث الفضائي إحدى الأدوات الهامة للعولمة لكونها تتخطى الحدود وتدخل المكاتب والبيوت بلا استئذان. وهذا يعني ببساطة الانهيار الحقيقي للوطنية وتشكيل الإنسان العالمي[1]، مع ما ينجر عن ذلك من التآكل في القيم والعادات والمعتقدات في المجتمعات المتخلفة. وبعبارة أخرى، فإن العولمة ستؤدي في نهاية الأمر إلى ذوبان المجتمعات في نظام واحد وعالم واحد وهو عالم ما بعد التاريخ حسب تصور "فرانسيس فوكوياما".

وبمقارنة الواقع العربي الراهن بما ترمي إليه العولمة، يمكن طرح التساؤلات التالية: ما موقع الدول العربية من الزخم المعرفي المتزايد بسرعة في الدول الغربية المتقدمة؟ وكيف يمكن حماية اقتصادياتها وثقافتها ومعتقداتها وأساليب حياتها؟ من الأهمية بمكان

---

[1] كريم أبو حلاوة، "الآثار الثقافية للعولمة: حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة"، في عالم الفكر
العدد 3، المجلد 29 (يناير/مارس 2001)، ص. 177.

الإشارة إلى ما ذهب إليه محمد محفوظ حين قال بأن التقدم "ليس سلعة تشترى أو موضة تقلد، بل هو استحثاث مستمر للجهد الذاتي في سبيل البناء الذاتي."[2] هل يمكن استيعاب هذه الفكرة والعمل على تجسيدها في وقت يصدر فيه جون ريغلر صرخة تشاؤمية مفادها " أن منظمة التجارة العالمية تجسد الليبرالية، في صورتها المتطرفة، وهي تعني موتا محققا للعالم الثالث."[3] وتؤكد الإحصائيات المتوفرة في هذا السياق أن 13% من سكان العالم ينفقون 68 %من الإنتاج العالمي،[4] بعبارة أخرى أن نسبة 87% من سكان المعمورة ينفقون 32% من الإنتاج العالمي، وهذه صورة بائسة اليوم، فما عساها أن تكون غدا!.

وفضلا عن ما سبق ذكره، فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تعني ببساطة التخلي عن السياسات الحمائية مما سيؤدي حتما بالصناعات الناشئة والقطاعات الاستراتيجية إلى الإفلاس. وعلى سبيل المثال فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيكلفها خسائر تتراوح بين 1.5 إلى 2 مليار دولار سنويا[5] لأسباب منها فقدانها للمزايا التفضيلية في تعاملها الثنائي والمتعدد الأطراف، ومعناه أيضا عدم قدرة منتجاتها على المنافسة محليا ودوليا.

ومن النتائج السلبية المترتبة على عدم منافسة منتجات الدول العربية في الأسواق العالمية هي أن عملاتها ستميل إلى الانخفاض في قيمها بسبب انخفاض الطلب عليها. إن الطلب على عملة معينة يأتي في الأساس من قوة الاقتصاد الذي ينمو بنمو التكنولوجيا، وهذه ظاهرة تنطلي على الدول المتقدمة التي عملاتها قابلة للتحويل وخاضعة للمضاربة من طرف المتاجرين بها.

ومن العوامل التي لها دور فعال في تجسيد العولمة بكل معانيها هي الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتمي أغلبيتها إلى الدول الغربية.

---

(2) محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة، المثقف العربي وتحديات العولمة (بيروت: المركز الثقافي العربي، بدون سنة نشر) ص. 81.

(3) أنظر ثناء فؤاد عبد الله" قضايا العولمة بين القبول والرفض" في المستقبل العربي، العدد 265 (حزيران/يونيو 2000)، ص.90.

(4) نفس المرجع.

(5) يومية الخبر، العدد 2700 بتاريخ 1999/11/3.

إن نمو هذه الشركات وتزايد فروعها[1] وهيمنتها على التجارة الدولية بما لها من إمكانات مادية وبحثية وخبرة في شتى المجالات سيؤثر لا محالة على العديد من الجوانب المتعلقة بحياة الإنسان، لأن هذه الشركات تعمل بشكل دائم على تدويل المنتوج والرأسمال والتسويق وأنماط الاستهلاك. وفي نفس الوقت تمتلك مهارات عالية في التفاوض وقدرة كبيرة على ممارسة الضغوط واستنزاف انطاقات المادية والبشرية للدول النامية بشكل عام كشراء العقول واستعمال اليد العاملة الرخيصة ونهب الثروات بأثمان زهيدة.

ولإعطاء صورة تقريبية لنشاط هذه الشركات في مجال الاستثمارات المباشرة، تشير البيانات إلى أن هذه الاستثمارات قد تضاعفت بشكل مذهل، إذ ارتفعت استثمارات اليابان من 17 مليار دولار سنة 1980 إلى 217 مليار دولار سنة 1990؛ وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفعت من 110 مليار دولار سنة 1980 إلى 206 مليار دولار سنة 1991.[2] أما المعاملات في الأسواق المالية فقد زادت من 300 مليار دولار سنة 1980 إلى 1200 مليار دولار سنة 1995.[3] وهنا قد يتساءل المرء: كيف تستطيع الدول العربية أن تجد ضالتها في هذا الزخم الكبير من التجارة والمال والمعرفة Knowledge. إن القشة التي تستطيع هذه الدول أن تتمسك بها إلى حين هي منظمة الأوبيك، باعتبار أن غالبية أعضائها من الدول العربية. وطالما أن البترول سيبقى، إلى أجل غير بعيد، من السلع الاستراتيجية بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، ومصدر إيرادات بالنسبة للدول المصدرة له، فإن الحفاظ على هذه المنظمة وعلى تماسكها يعد أمرا في غاية من الأهمية إلى حين أن يبرز البديل.

---

(1) تشير الإحصائيات إلى أن هناك 11000 شركة عملاقة تدير 82000 شركة فرعية لها سنة 1975 وارتفع هذا العدد إلى 37000 شركة تدير 207000 شركة فرعية سنة 1990؛ أنظر، غالب أحمد، المرجع السابق، ص. 65.

(2) الأهرام 1998/09/11 نقلا عن ميهوب غالب أحمد، "العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل"، في المستقبل العربي، العدد 256 (حزيران يونيو 2000)،ص.65.

(3) نفس المرجع.

إن ما تسعى إليه العولمة لا يتوقف عند حد انسياب السلع عبر الحدود كما سبق الإشارة إلى ذلك، وإنما يتجاوزها إلى الفكر والثقافة. وقد ساهم في تأجيج هذه التصورات باحثون أمريكيون مثل: "فرانسيس فوكوياما" في أطروحته "نهاية التاريخ" والتي كانت إيذانا وبشرى بهيمنة الفكر الليبرالي الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وما كادت البشرية تهضم مثل هذا الطرح حتى أطلق "صامويل هانتينغتون" في كتابه "صيدام الحضارات" صرخة مدوية ليمهد من خلالها لفتن وأحقاد ضد الحضارات والقيم الأخرى كالإسلام والبوذية والهندوسية والكونفوشيوسية والتي تحمل جميعها قيما تختلف مع قيم الحضارة الغربية. ويبقى السؤال: هل يمكن إزالة التوترات الناجمة عن التناقضات الثقافية والقيم الروحية الموروثة من العهود الغابرة؟[1]، بمعنى هل يمكن إيجاد قواسم مشتركة تكون كافية لإزالة التوترات والصراعات ويعيش العالم تحت مظلة واحدة في سلام ووئام؟ !.

إن العولمة ستؤثر لا محالة على ثقافات الشعوب، لكن الضعيفة منها هي التي ستفقد ما لديها من الرصيد الثقافي. أما الحضارات الضاربة جذورها في أعماق التاريخ فلا يتصور أن يفرض عليها أو أن تقبل ما يتعارض وقيمها الحضارية. وأما الدول العربية إن لم تنهض اقتصاديا وتكنولوجيا، فإن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وقيمها الثقافية والروحية ستعرض قطعا إلى الانحسار.

ومن القضايا الأخرى التي كان لها أثرها السلبي على المسار التنموي في الدول العربية هي عدم إنشائها لتكتل اقتصادي لحماية مصالحها في مواجهة التكتلات الإقليمية الأخرى، حتى العلاقات البينية لم ترق إلى المستوى المطلوب، إذ يلاحظ، مثلا، أن نصيب الصادرات فيما بينها لا تتجاوز 8% من إجمالي صادراتها، وفي الوقت ذاته نجد أن نسبة الواردات لا تتعدى 9% من الحجم الكلي لوارداتها[1].

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر: ديفيد روبكويف، "في مديح الأمبريالية الثقافية"، ترجمة أحمد خضر في الثقافة العالمية، العدد 85 (نوفمبر/ ديسمبر 1997)، ص.26.

[1] نبيل عبد الإله نصيف، "دور المصارف الإسلامية في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية"، في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1995)، ص. 271.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف يستوجب على قادة الدول العربية أن تتخلص من النرجسية والنظرة الشوفينية وتطلق المجال للديمقراطية وحرية التعبير وقبول المعارضة الإيجابية. إن غياب مثل هذه العوامل أدت بالأنتلجسيا العربية لكي تصبح إما مدجنة تدافع باستماتة عن الأنظمة القائمة، أم رافضة لهذا التدجين فكممت أفواهها وأصبح دورها مشلولا في البناء الحضاري للمجتمع العربي. وبين هذه وتلك تطفو على السطح طفيليات تمتص مقدرات الشعوب العربية. والضحية في كل الحالات هي الشرائح الواسعة من المقهورين والمعذبين في الأرض مما يوفر الأرضية الخصبة لعدم الاستقرار وللعنف والعنف المضاد، والمحصلة هي استنزاف الطاقات المادية والبشرية.

وفي بيئة جامدة مثل هذه وعالم تسيطر عليه الأحادية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية) بمرجعية غربية ليبرالية، فإن هذه الأنظمة لا تستطيع أن تقاوم لفترة طويلة التيار العالمي الجارف في ضغوط المنافسة الاقتصادية العالمية والثقافية والمواصلاتية والمعلوماتية، أو أن تقاوم الضغوط الداخلية.[2] ومن ثم فإنه لا بد من إحداث قطيعة مع السياسات البالية والأساليب الملتوية في إدارة شؤون المجتمع العربي، وعندها ستظهر الإرادة السياسية الجادة لاتخاذ قرارات شجاعة وطموحة للنهوض بالواقع البائس في وطننا العربي. وعندها أيضا يمكن إنشاء مشاريع مشتركة على غرار المجموعة الأوروبية. وليس من الضروري أن تكون في المجال الصناعي أو المنجمي، وإنما يمكن أن تكون في القطاعات الأكثر ملاءمة كالقطاع الزراعي أو الخدمات كالتعليم والصحة والنقل والاتصال، على أن يتم الاستعانة في تجسيدها على استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات والاستفادة من التجارب التنموية من الذين سبقونا في هذا الميدان، وعلى أن يتم تطوير وتوجيه الإعلام بما يخدم المصالح الإقليمية العربية بدلا من حصرها في تلميع صور القيادات السياسية.

---

[2] غالب أحمد، المرجع السابق، ص. 70.

المبحث الثالث، آثار العولمة على الاقتصاديات العربية:

ما من ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تبرز إلى الوجود إلا وتترك بصماتها على حياة الشعوب بتأثيرها على نمط حياتها. والعولمة كظاهرة قديمة/جديدة تحمل في طياتها إيجابيات وسلبيات تتفاوت من منطقة جغرافية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر.

أولا: إيجابيات العولمة:

ليس من المنطق أن يتصور المرء العولمة بكونها تخلو من الإيجابيات. إن التغيرات الكبرى التي شهدها العالم في العقود الأخيرة في الميدان التكنولوجي وانهيار المعسكر الاشتراكي وضع الدول النامية والدول العربية على المحك مما يستلزم قادتها على إعادة النظر في كيفية تطوير اقتصادياتهم والمحافظة على مصالحهم وصون هويتهم قبل فوات الأوان.

ويمكن حصر إيجابيات العولمة في ملاحظات أهمها أنها تفسح المجال واسعا لتوطين التكنولوجيا في الدول العربية، بعد التخلص من العوائق التي كانت تحول دون تحقيق هذه الغاية فيما مضى. ويبدو ذلك ممكنا في ظل تلاشي الإيديولوجيات التي لم تعد مستساغة في هذا العصر.

كما أن الزخم الإعلامي واتساع نطاق نظم المعلوماتية والانتشار المتزايد للشبكة العنكبوتية – الأنترنيت – سيكون في مصلحة الدول العربية لتنهل من تجارب غيرها بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة. كما سيساعد ذلك أيضا على الانفتاح السياسي وإمكانية تبني الأساليب الديمقراطية في تسيير دواليب الحكم وتوسيع آفاق المشاركة الشعبية وإطلاق حرية التعبير. وهذا يعني مشاركة السواد الأعظم من الشعوب العربية في صناعة القرار الذي لا يزال حكرا على ثلة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها نكرات.

وفي المجال الاقتصادي فإن للعولمة آثار إيجابية إذ تدفع الحكومات العربية وشعوبها على الاعتماد على الذات وعلى السعي لإثبات ذلك في الميادين التي يمكن أن تكون لها الميزة التنافسية في ظل المنافسة الدولية الشرسة، كالزراعة في السودان والعراق والمغرب،

والخدمات في مصر والأردن وتونس ولبنان، أو في قطاع المال بالنسبة لدول الخليج العربي.

إن العولمة بمواءمتها مع الخصخصة ستزيح الكثير من المتاريس التي طالما وضعتها بعض الأنظمة العربية أمام القطاع الخاص، مما يحرر الطاقات ويشجع المبادرات الفردية والجماعية في إدارة الأنشطة الاقتصادية بكيفية شفافة. ومهما يكن من أمر، فإن العولمة بتخطيها الحدود الوطنية وبسعيها إلى تكوين القرية الكونية، فإنها تفتح بذلك إمكانية استفادة الشعوب العربية مما يزخر به غيرها في مختلف ميادين العلم والمعرفة، على أن تتوفر الإمكانات المادية والإرادة الجادة للاستفادة الفعلية من ذلك.

ثانيا: سلبيات العولمة:

إن سلبيات العولمة، في حقيقة الأمر، أكثر من أن تحصى في جميع المجالات الاقتصادية والتكنولوجيا والثقافية والسياسية. وتتجلى هذه السلبيات بصورة أكثر وضوحا في الدول المتخلفة ومنها الدول العربية. إلا أن هذا لا يعني أن الدول المتقدمة بمنأى عن هذه السلبيات، لكن الذي يمسها أقل بكثير مما يمس الدول العربية. فالجوانب الثقافية مثلا غير مطروحة في الدول الغربية لأن العولمة من إنتاجها وتحمل ثقافتها وعقيدتها وانشغالاتها.

أما الدول العربية فستواجه حتما سيلا من السلبيات من بينها أنها لن تتمكن من المنافسة بكيفية فعالة مع الدول الغربية في الأسواق العالمية لهشاشة بنياتها الاقتصادية في كل ما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية المختلفة كالإنتاج والتسويق والإدارة والتخزين والإشهار وما إلى ذلك. ومن ثم فإن العولمة ستؤدي حتما إلى إفلاس شركات الدول العربية في معظم القطاعات الاقتصادية، مع ما ينجر عن ذلك من متاعب اجتماعية كانتشار البطالة واتساع دائرة الفقر ومن ثم عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ومن شأن هذه السلبيات المشار إليها ظهور العجز في موازين مدفوعات الدول العربية نتيجة عدم قدرتها على اقتحام الأسواق العالمية، بل وأكثر من ذلك عدم قدرتها على المنافسة محليا. وهذا سيؤدي إلى

الانهيار في قيم عملات الدول العربية. والمحصلة المتوقعة عندئذ تتمثل في بروز ظاهرة التضخم النقدي وما له من انعكاسات مدمرة على القوة الشرائية للأغلبية الساحقة من المجتمع العربي الذي لا يقوى على الاستمرارية في مواجهة هذه الظاهرة. كما يؤدي إلى زيادة حدة تبعية الدول العربية إلى الدول الغربية في جميع المجالات ومن ثم ضعف سلطة الحكومات الوطنية وتراجع وتيرة التنمية لغياب أساليب الحماية عملا بما تمليه منظمة التجارة العالمية وهيمنة التشريعات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

يضاف إلى ذلك أن الدول العربية ستواجه تحديات خطيرة فيما يتعلق حماية ثقافتها من الاندثار، إن بقيت لها ثقافة حقا، أمام السيل العرم من الإغراءات التي تبثها الفضائيات وشبكة الأنترنيت. والمشكل الأخر الذي لا يقل خطورة عن كل ما سبق ذكره والذي يعد من إفرازات العولمة هو اتساع دائرة التلوث البيئي وانتشار الأوبئة، وما انتشار مرض الإيدز والحمى القلاعية في الدول الغربية والانتقال السريع لهذا الأخير من بريطانيا إلى غيرها من الدول الغربية إلا دليل حي على ذلك.

المقترحات:

انطلاقا من هذه الدراسة المتواضعة ومن الواقع غير المريح الذي تم تشريحه يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1 – اعتماد سياسة علمية وتكنولوجية واضحة المعالم.تنطلق من الإمكانات المتاحة وتتلاءم مع الأوضاع القائمة لتجنب المخاطرة بالموارد المادية والبشرية للبلدان العربية.

2 – تعميم التعليم وإعداد الكوادر الوطنية من علماء وباحثين ومهندسين

3 – إنشاء معاهد بحث متخصصة ومراكز البحث والتطوير وتشجيع المبادرات.

4 – توفير الحماية القانونية للمخترعين والمبتكرين ليكونوا في مأمن من أي سطو على مجهوداتهم.

5 – الاستفادة من الخبرة الأجنبية سيما في نظم المعلوماتية لتطوير أساليب البحث والتسيير والاتصال والنقل والمراقبة

6 – تطوير التعاون العربي بإنشاء مشاريع مشتركة في ميادين تتلاءم مع مقدرات الدول العربية المادية والبشرية والتقنية، خاصة الزراعة والخدمات.

7 – تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الأكثر استجابة للحاجات المستعجلة من حيث المردود المادي والتقني والاجتماعي.

8 – فسح المجال أمام حرية التعبير لمشاركة الشعب العربي في صناعة مصيره، وإتاحة الفرص للنخب العربية لتؤدي دورها في مد الجسور بين دول ما يجمعها أكثر مما يفرقها.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن التكنولوجيا تعتبر من العوامل الحاسمة لأي نهضة تنموية في العالم، وبدونها لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية، وبدونها لا يمكن اكتساب الميزة النسبية التي بواسطتها يتم اقتحام الأسواق الخارجية. إضافة إلى ذلك، فإنه بالتكنولوجيا تستطيع الدول العربية أن تتفاعل مع العولمة وتستفيد منها في مدد زمنية قياسية باكتساب المزيد من المعارف العلمية والتقنية والحصول على المال الكافي للاستثمار وتوفير المنتجات التنافسية محليا وخارجيا.

ويستخلص أيضا من واقع الدول العربية بأنها لا تزال بعيدة عن تحقيق مثل هذه الغايات لأسباب عديدة، منها: أن تطوير التكنولوجيا أو خلقها أو التحكم فيها وسبر أغوارها يتطلب جهودا مضنية وإطارات كفؤة من علماء ومهندسين ومراكز بحث متخصصة وأنظمة سياسية تتجدد بالأساليب الديمقراطية. وهذا ما تفتقد إليه معظم الدول العربية. أما بعض الدول المغاربية فقد كان انشغالها بالصراع اللغوي والثقافي والانتماء أكثر عمقا من أن تهتم بالقضايا التنموية التي تم تغييبها إلى آجال لاحقة!

البيبليوغرافيا

أولا: المراجع باللغة العربية:

1 – أبو حلاوة، كريم. "الآثار الثقافية للعولمة: خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة." في عالم الفكر. العدد 3. المجلد 29 (مارس 2001).

2 – أحمد، ميهوب غالب. "العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل." في المستقبل العربي. رقم 256 (يونيو 2000).

3 – آغا، حسين. الخالدين، سامح، وجعفر، قاسم. بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية. سلسلة الدراسات والنشر، 1982.

4 – باشير، فيصل . المتوسط في الثورة التكنولوجيا. بيروت: دار الفارابي، 1996.

5 – خضر، بشارة. "دور التكنولوجيا في التنمية العربية." في عدي قصور. مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

6 – عبد الباري، محمد. "استخدام التكنولوجيا في برامج التنمية في العالم الثالث." في مجلة النفط والتنمية. العدد 3 (1980).

7 – عبد الله، ثناء فؤاد. "قضايا العولمة بين القبول والرفض." في المستقبل العربي. العدد 256 (يونيو 2000).

8 – عبد المقصود، عيسى. "اكتساب التكنولوجيا في البلاد العربية." في مجلة تجارة وصناعة أبوظبي. العدد 148 (أفريل 1984).

9 – عبده، سمير. العرب والتكنولوجيا. بيروت: دار الآفاق، 1981.

10 – عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. الاقتصاد الصناعي بين النظري والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية، 1998.

11 – علي، نبيل. الثقافة العربية وعصر المعلومات – سلسلة المعرفة. الكويت: مطابع الوطن، 2001.

12 – عمر، أحمد مصطفى. "أعلام العولمة وتأثيره في المستهلك." في المستقبل العربي. العدد 256 (يونيو 2000).

13 – روبكوبف، ديفيد. ترجمة خضر، أحمد. "في مديح الامبريالية الثقافية." في الثقافة العالمية. العدد 85 (نوفمبر/ديسمبر 1997).

14 – زحلان، أنطوان. البعد التكنولوجي للوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.
15 – سليمان، رشيد سليمان. العلم والتكنولوجيا. بيروت: دار الطليعة، 1986.
16 – محفوظ، محمد. الحضور والمثاقفة – المثقف العربي وتحديات العولمة. بيروت: المركز الثقافي العربي، دون سنة النشر.
17 – نصيف، نبيل عبد الإله. "دور المصارف الإسلامية في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية." في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية. باريس: مركز الدراسات العربية الأوروبي، 1995.

اليوميات:

– الخبر. 1999/11/3.
– الأهرام. 1998/09/11.

المراجع باللغة الأجنبية:

1 - Bannock Graham . R .E. Baxter & Ray Rees. ***The Penguin Dictionary of Economics***. 2nd Ed. New York : Penguin Books, 1978.

2 - Birou Alain et al. ***Towards Re-definition of Development*** New York : Pergamon Press, 1977.

3 – De Bernis, Gerard Destane . " Industrialisation du tiers monde : les industries industrialisantes et les options Algérienne." In ***Revue tiers monde***. N° 47 (July/September 1971).

4 – Esman, Milton.J. and Uphoff, Norman T. ***Local Organisation Intermediaries in Rural Development***. Ithaca:Cornel University Press, 1984.

5 – Lambert. Denis-clair. ***Le mimétisme Technologique du tiers monde***. Paris : Economica, 1983.

6 – Peet. Richard.ed. ***An Introduction to Marxist Theories of Underdevelopment***. Canbira. Australia :Australian National University. 1980.

7 – Phillips. Anne. " The Concept of Development." in ***Review of African Political Economy***. N° 8. Jan/Apr. 1977.